دار الأكاديمية
ACADEMY HOUSE

حديث عن تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية

نص محاضرة للأستاذ الدكتور

مصعب قاسم عزاوي

تنضيد فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع

لندن – المملكة المتحدة

2026

حديث عن تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية

قد لا يختلف الكثيرون ممن يصنفون نفسهم في الشق اليساري من الطيف الفكري السائد سواءً كان ذلك معلناً أو مضمراً، على أن تأسيس منظومة لتكافؤ الفرص ضروري بكل المقاييس من أجل ترقية المجتمع على كل الصُعد وخاصة الإنسانية والأخلاقية. ولكن السؤال الذي يستدعيه ذاك الاتفاق السالف الذكر ينطوي على التساؤل عن مدى فعالية تكافؤ الفرص في أي مجتمع في حال عدم وجود منظومة موازية له تفضي إلى تكافؤ نسبي في مآلات ومخرجات تلك الفرص، معبراً عنه من خلال أدوات للعدالة الاجتماعية تلغي احتمال أن يتاح لاثنين بغض النظر عن موقعهما الاجتماعي والطبقي التنافسي العادل للحظيان بفرصة عمل متميزة، وبحيث الرابح منهما سوف يدرك مستوى من الاستقرار الاقتصادي النسبي خلال فترة قصيرة، بينما المخفق في تلك المنافسة «العادلة ظنياً» سوف يكون الجوع والفاقة

والمعاناة مصيره الطبيعي إلى حين أن يحظى بفرصة أخرى يقتنصها دون غيره.

وبالفعل قد يكون أرسطو في كتابه «السياسة- Politics» أول من اعتبر في سياق تصوره عن حركية المجتمع السياسية أن تكافؤ المآلات الاجتماعية لأنشطة أبناء المجتمع لا بد أن يتواشج مع شكل حتى لو كان نسبياً من العدالة الاجتماعية لا يستوي دونه ازدهار مجتمع حر وعادل.

وعلى نسق أرسطو السالف الذكر سرى نهج المنورين الأوائل لفكر التحرر التقليدي، أو الذي يدعى شيوعاً بالفكر الليبرالي الكلاسيكي. فعلى سبيل المثال اعتقد آدم سميث في كتابه الموسوعي ثروة الأمم الصادر في العام 1776، والذي يعتبر بشكل غير رسمي منهل كل الفكر الليبرالي من بعده، بأن «حرية الأسواق» لا بد أن تفضي إلى مستوى نسبي من

المساواة بين أفراد المجتمع على المستوى الاقتصادي، وهو ما كان ينظر إليه على أنه ثمرة إيجابية «للأسواق الحرة»، ولا بد من الحفاظ عليها دائماً.

وفي القرن التاسع عشر برز أيضاً جون آكتون المعروف باسم Lord Acton الذي كان أهم مؤرخ في عصره للحريات عبر محاضراته ومقالاته عن تاريخ الحريات، والتي كان جوهرها بأن الحريات Liberties التي تشترطها المبادئ الديموقراطية، ومنها تكافؤ الفرص، حريات لا قيمة لها في حال عدم عضدها بما يضمن تمكن كل أبناء المجتمع من الاستفادة مما تتيحه لهم تلك الحريات من إمكانية للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في فضائهم الاجتماعي. وكان رأيه يتلخص في أن الديموقراطية وتكافؤ الفرص لا تعنيان أي قيمة ملموسة لمن هو مغرق في قعر الفاقة، أو للذي لم تتح له فرصة التعلم الكافي لتطوير قدراته الإنتاجية

فكلاهما على الرغم من وجود فرص متاحة لكل منهما في المجتمع للمشاركة الديموقراطية فيه، أو حتى الترقي المهني والوظيفي فيه، فإن واقعهما المجتمعي والاقتصادي البائس لن يتيح لهما القيام بذلك؛ ولذلك فإن شكلاً من العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع شرط لا بد منه لكي يتمكن كل أبناء المجتمع من المشاركة والتفاعل مع الأدوات الديموقراطية من قبيل تكافؤ الفرص دون أن تكون تلك الأدوات حكراً للقادرين على الاستفادة والوصول إليها بحكم مرجعيتهم الاقتصادية والاجتماعية أو بمعنى آخر الطبقية في المجتمع.

وقد يكون أحد أهم الدوافع الأساسية لتحقيق مستوى عادل من تكافؤ الفرص بشكل أخلاقي ومنصف على المستوى المجتمعي يتمثل في الالتزام بمبدأ إعطاء الإناث دائماً نصف الفرص الاقتصادية والمهنية والوظيفية في المجتمع، وبغض النظر عن اعتبارات الكفاءة التي يتم لَيُّ عنقها بشكل مخجل

لحرمان الإناث من الحظيان بفرص العمل ذات المردودية المادية الأرفع و الأعلى في سلم العمل الوظيفي حتى في أكثر الشركات العالمية ادعاءً للتحضر والمدنية، بينما هي في الحقيقة على النقيض من ذلك؛ من قبيل شركات Google, Apple, Facebook وغيرها من الشركات الكبرى العابرة للقارات، والتي لم تتجاوز قوة العمل من الإناث سوى أجزاءً عشرية صغيرة من حجم قوة العمل في أي منها، دون أن تصل في أي منها إلى نسبة تقارب النصف بأي درجة تذكر. والحقيقة أن مثل تلك الروافع لإنصاف الفئات المستضعفة في المجتمع، وعلى رأسها الإناث فيه، لا بد أن تتم من خلال مأسسة تكافؤ الفرص ليس بشكل افتراضي أو بلاغي لغرض التسويق الإعلامي، وإنما بشكل قانوني في صلب العقد الاجتماعي الناظم لأي مجتمع ممثلاً بالدستور الذي يحكمه، وما ينبثق عنه من تشريعات يتوافق عليها المتشاركون في ذلك المجتمع. ودون ذاك النموذج التكاملي الشامل لمبدأ تكافؤ الفرص فإن موضوعة تكافؤ الفرص سوف تبقى أطروحة

نظرية وشعاراً فارغاً لا تمظهر له بشكل محسوس وملموس في حيوات أولئك البشر من المستضعفين المهمشين والمفقرين الغارقين في لج معاناتهم اليومية التي لا تتيح لهم إدراك أي من مداخل تكافؤ الفرص تلك، وتحويلها من احتمال إلى حقيقة قائمة بالفعل.

ملاحظة الناشر:

النص أعلاه هو تنضيد فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع في لندن للتسجيل الصوتي لمحاضرة عمومية ألقاها الأستاذ الدكتور مصعب قاسم عزاوي، في الملتقى الثقافي للقسم العربي من دار الأكاديمية في لندن.

للاستماع إلى التسجيل الكامل لهذه المحاضرة العمومية التي ألقاها الأستاذ الدكتور مصعب قاسم عزّاوي، يمكنكم زيارة موقع دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع في لندن على شبكة الإنترنت: **https://www.academy.house/**؛ أو أي من منافذ توزيع

منشوراتها الصوتية والمرئية، بما في ذلك Apple Podcasts، وAmazon Music، وAudible، وSpotify، بالإضافة إلى معظم شبكات التواصل الاجتماعي مثل Facebook، وX، وLinkedIn، وTikTok، وInstagram، وTelegram، وBluesky، وغيرها.

وإذا كنتم ترغبون في الحصول على نسخة رقمية مجانية من تنضيد التسجيل الصوتي لهذه المحاضرة العمومية التي ألقاها الدكتور مصعب قاسم عزّاوي، يمكنكم زيارة موقع دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع في لندن على شبكة الإنترنت: **www.academy.house**؛ أو أي من منافذ توزيع منشوراتها المقروءة، بما في ذلك Google Books، وAmazon Books، وApple Books، بالإضافة إلى معظم شبكات التواصل الاجتماعي مثل Facebook، وX، وLinkedIn، وTikTok، وInstagram، وTelegram، وBluesky، وغيرها.